جهود الجزائر في مجال ترقية المقاولاتية خلال الفترة 2020-2022

Algeria's efforts to promote entrepreneurship during the period 2020-2022

د. العقاب كمال

جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، logabk@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/10 تاريخ القبول: 2023 /03/15 تاريخ النشر: 2023/03/15

ملخص:

توسع مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأصبحت تستقطب أكبر عدد من الشباب ، وأصبح ما يميّز المجتمع الحديث هو تركيزه على هذا النوع من المؤسسات ، أكثر من اعتماده على المؤسسات الكبرى. لذا تسعى الدول حاليا إلى تشجيع الشباب على ولوج المجال المقاولاتي من خلال قيام الجامعة وكذا مراكز التكوين المهني إعدادهم لهذا الغرض.

وتعمل الجزائر على تعزيز التوجه نحو المقولاتية ، اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ، من خلال تشريعات جديدة، من ضمنها القانون الأساسي لـ "المقاول الذاتي" ، الدور الجديد للجامعة في توجهها نحو المقاولاتية والمؤسسات الناشئة، وكذا تدعيم دور هيئات الدعم والمرافقة وفتح المجال أمام كفاءات الوظيف العمومي من خلال تعديل القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية وإعطاء عطلة غير مدفوعة الأجر للموظفين الذين يريدون إنشاء مؤسساتهم الخاصة، كل هذا بهدف إرساء بيئة أعمال تشجع المقاولاتية والأثر التنموي لها.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، المقاول الذاتي ، المؤسسات الناشئة، حاضنات الأعمال

Abstract:

The field of establishing small and medium enterprises has expanded, so that it attracts the largest number of young people, and what distinguishes modern society is its focus on this type of enterprise, more than its reliance on large enterprises. Therefore, countries are currently seeking to encourage young people to enter the entrepreneurial field through the university as well as vocational training centers preparing them for this purpose. Algeria is working to strengthen the trend towards entrepreneurship, the knowledge economy and emerging institutions, through new legislation, including the basic law of the "self-entrepreneur", the new role of the university in its orientation towards entrepreneurship and emerging institutions, as well as strengthening the role of support and accompaniment bodies and opening the way for the competencies of the public office. By amending the General Basic Law of Public Service and giving unpaid leave to employees who want to establish their own enterprises, all this with the aim of establishing a business environment that encourages entrepreneurship and its developmental impact.

Keywords: entrepreneurship, self-entrepreneur, startups, business incubators

المؤلف المرسل: د. العقاب كمال

1. مقدمة:

إن مفهوم المقاولاتية يتضمن جميع الوظائف والأنشطة المرتبطة بإدراك الفرص إنشاء المؤسسات التي تستثمر في هذه الفرص.كما ينطبق مفهوم المقاولاتية على جميع المؤسسات بأنواعها وأحجامها، من المؤسسات الصغيرة المحلية إلى المؤسسات العالمية.

ويعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقولاتية في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور مؤسسات تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية والرفاه العام للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية. كما أن قدرة المؤسسات على الاستدامة والنمو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة مما يكون لديه انعكاسات مباشرة وإيجابية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. وعليه، فإنّ معرفة تطلعات النمو لدى المقولين ومعرفة توجهاتهم نحو تنمية مؤسساتهم في المستقبل يعتبر عنصر جوهري في الاقتصاد الوطني.

وتسعى الدول اليوم إلى دعم التوجه المقاولاتي خاصة بين الشباب لما لهم من تطلعات مستقبلية وآفاق واعدة ومن بينها الجزائر التي سعت مؤخرا إلى التركيز على هذا التوجه وبذلت جهودا معتبرة في هذا الإطار.

وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي الجهود المبذولة من طرف الجزائر خلال الفترة 2020–2022 من أجل ترقية المقاولاتية ؟

و من أجل الإجابة على الإشكالية نحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور هيئات المرافقة في مجال المقاولاتية؟
- ما علاقة المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال بالمقاولاتية؟
- ما هو دور الجامعة في دعم المقاولاتية؟
- ما هو المقاول الذاتي وأي دور سيلعبه؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة و لتحقيق أهداف البحث تمت صياغة الفرضية التالية:

الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل ترقية المقاولاتية خلال الفترة 2020–2022 جد محتشمة ولا يمكن التعويل عليها لإحداث تحول حقيقي في هذا المجال، ولا تخرج عما كان معمولا به سابقا.

أهداف الدراسة:

وفقا للإشكالية التي تم طرحها يمكن القول بأن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة تبيان أهم الجهود المبذولة من طرف الجزائر خلال الفترة 2020 – 2022 من أجل ترقية المقاولاتية، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

- الإحاطة النظرية بمفهوم المقاولاتية والممارسات المرتبطة بها؛
- معرفة مدى اهتمام الجزائر بالمقاولاتية وسبل دعمها؛

- تبيان أهمية المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الأعمال؛
- تسليط الضوء على المقاول الذاتي كمفهوم جديد له دور محوري في تنشيط المقاولاتية؛

منهجية الدراسة:

سعيا للوصول إلى أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للقيام بدراسة وتحليل ونقد أهم الجهود المبذولة من طرف الجزائر من أجل ترقية المقاولاتية، وذلك بالرجوع لأدبيات الموضوع ، والتأطير النظري لمفهوم المقاولاتية، بالإضافة إلى الاطلاع على مختلف القوانين والتقارير والهيئات التي لها علاقة بهذا المجال بالدراسة والتحليل.

1. المقاولاتية؛ إبداع وابتكار:

أدى التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة إلى خلق مناخ اقتصادي تنافسي أصبح من خلاله قرار إنشاء مقاولة قرار استراتيجي صعب للغاية، لا يمكن اتخاذه إلا بتوفر ضمانات كافية لنجاح المقاولة الجديدة، وذلك بسبب تعقد مسيرة إنشاء وتنمية المقاولات نتيجة المشاكل الفنية والإدارية ومشاكل المحيط الخارجي.

1.1 مفهوم المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية من أهم المفاهيم الاقتصادية في المجتمع الحديث، وتعرف كذلك بـ "ريادة الأعمال". وقد ظهر مصطلح المقاولاتية في العلوم الاقتصادية في المقام الأول في كتابات Cantillon Richard حوالي 1680-1734. حيث عرف المقاول على أنه الشخص الذي يسعى لتحمل المخاطر من أجل إنشاء عمل تجاري خاص به لغاية الحصول على الربح، (بن سفيان الزهراء، 2006، ص 147)، ويعود الفضل في وضع تعريف واسع لمفهوم المقاولاتية إلى الخبيرين الاقتصاديين Joseph Schumpeter و Frank Knight اللذين عرفا المقاولاتية على أنها: "عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية".ويرى Shumpeter بأن "المقاول هو الشخص المبدع والمبتكر الذي لديه الاستعداد والقدرة على تحويل فكرة جديدة (إبداعية) إلى ابتكار ناجح"(محمد حمزة بن قرينة، 2013، ص5). والذي يساعد في تحريك النمو الاقتصادي باتخاذه توليفات جديدة لوسائل الإنتاج. (siagh ahmed ramzi,2003, p23)

فالمقاولاتية إذا هي عبارة عن "مفهوم واسع للنقاش والدراسة، فهناك العديد من التعاريف المختلفة التي تم وضعها من قبل عديد الباحثين، حيث ينظر البعض إلى المقاولاتية باعتبارها "تحمل للمخاطرة"، وينظر آخرون إلى هذا المفهوم على أنه مرادف "للإبداع و الابتكار"، في حين يرى باحثين آخرين في هذا المفهوم يضم في طياته "البحث عن المغامرة"، فالتنوع الكبير في تعريف المقاولاتية يرجع بشكل كبير إلى تعدد أنشطتها، حيث تشمل وتغطي العديد من الأنشطة المغامرة (المخاطرة، الابتكار، الإبداع،...) الخ، كما يرى العديد من الباحثين أن المقاولاتية عبارة عن أسلوب حياة.

يعتبر Gartner المقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة، بمعنى آخر تلك الظاهرة التي تشمل مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال تجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية وبشرية ..الخ وتجسيدها في مشروع جديد .(fayolle, 2004 , p24)

كما يعرفها Fayolle بأنها خلق نشاط معين من خلال توفر مجموعة من الوظائف و الإجراءات وحددها على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بالخطر و بعدم اليقين من طرف أفراد (alain fayolle, 2003, p16) ذو سلوكيات متميزة. من جهة أخرى يعرف drucker المقاولاتية بأنها: "فعل الإبداع المبني على المخاطرة، الذي يتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على خلق قيمة".(لفقير حمزة، 2014، ص 31)

2.1 أهمية الإبداع والابتكار:

يعتبر الإبداع والابتكار أساس تطوير الأعمال و المؤسسات. فالإبداع قد يثري المؤسسة أو المنتج أو الخدمة بأفكار تعطي ميزة تنافسية تزيد المبيعات. أما الابتكار فإنه كفيل بخلق ثورة في المنتجات أو الخدمات التي تطرحها المؤسسة من خلال إعادة تصميم بيئة العمل الحالية لإدخال تعديلات على المنتج أو ابتكار منتج جديد. لقد بينت الدراسات والأبحاث الاقتصادية أن عملية الإبداع والابتكار هي عملية إستراتيجية هامة للاقتصاد، لأنها تحرك النشاط الاقتصادي وتمنحه نفسا قويا، من خلال ما يقومون به ابتكار في المنتجات والخدمات وكذلك من خلال ما يساهمون به في إيجاد فرص عمل جديدة وعدد كبير من الأعمال وعليه أصبحت معظم الاقتصاديات تمنح فرصا لتشجيع المقاولين على ابتكار منتجات وخدمات تدفع باقتصادها نحو النمو. وتعتبر عمليتي الإبداع والابتكار المحرك الرئيسي للنشاط المقاولاتي، لأنه في الواقع تسعى المؤسسات لكسر الروتين والخروج من حالة المنافسة التامة وكسب ميزة تنافسية للحصول على مكانة وحصة هامة في السوق.

إن الابتكار والإبداع كغيره من الأنشطة البشرية له خصائص ومميزات لكونه نشاطا فكريا وذهنيا يتميز بالجدية والحداثة، وفيما يلي أهم هذه الخصائص ... (نوري منري، قلش عبد الله، 2007، ص 112):

- الجدية والحداثة: وجود فكره أو أسلوب أو تقنية أو سلعه أو خدمة جديدة وحديثة ولم تكن موجودة سابقا من حيث الخصائص والاستعمال والمنفعة.
- المنفعة: أي عمل جديد ومبتكر يجب أن يكون له منفعة أو قيمه أو إضافة منفعة وقيمة جديدة عما سبقه، مثل درجات الإشباع أو توفير الجهد والوقت والتكلفة.
- الجاذبية أو القبول: الابتكار والإبداع يجب أن يكون مقبول من الفرد والمجتمع وأن لا يتعارض مع معتقدات واتجاهات المجتمع.
- الوضع في مكونات الابتكار والإبداع عند صاحب العلاقة.
- المرجعية والتراكمية: وجود معطيات وخبرات متراكمة سابقة عند صاحب الابتكار والإبداع.
- اختيار الوقت المناسب لتقديم المنتج الابتكاري.

3.1 الآثار التنموية للمقاولاتية:

تلعب المقاولاتية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن لها العديد من الآثار في كلتا الجانبين يمكن أن نلخصها في ما يلي (أحمد بن قطاف، 2021، ص ص 188 -191):

- الزيادة جانبي العرض والطلب والزيادة في متوسط دخل الفرد: حيث أن تأمين رأس مال جديد يوسع من جانب الطلب كما أن المنتجات المقدمة من طرف العمل المقاولاتيي ستزيد بالتأكيد من جانب العرض مما يؤدي إلى تشكل الثروة لدى الأفراد زيادة متوسط دخل الفرد بالتبعية.
- الإبداع والابتكار ورفع القدرة على الاستجابة لحاجات السوق: وهذه المشاريع المقاولاتية قادرة على سد الفجوة بين المعرفة والسائدة وحاجات السوق عن طريق الاهتمام بالاستثمار في المشاريع الإبداعية والابتكارية.
- تنمية الصادرات والتكامل مع المؤسسات الكبرى: تستطيع المشاريع المقاولاتية المساهمة في تنمية الصادرات وكذلك التدخل في حلقة الانتاج والتوزيع للمؤسسات الكبرى مما يضمن لها استمرارية المنافسة واكثر من ذلك الرقع من قدراتها التنافسية باعتمادها على المنتجات الابتكارية التي تركز في اغلبها على التكنولوجيات الحديثة.
- توسيع دائرة توزيع الثروة وامتصاص البطالة في المجتمع: حيث أن المشاريع المقاولاتية الصغيرة والتي تتوزع في مختلف المناطق وتمس العديد من النشاطات ستؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة بشكل فعال نظرا لانخفاض معدل كثافة رأس المال للعامل الواحد مقارنة بالمؤسسات الكبرى مما يعزز من قدرتها على توظيف اليد العاملة كل هذا سيؤدي إلى خلق الثروة وتوزيعها بين أفراد المجتمع في بطريقة آلية.
- المساهمة في تطور المجتمع: خاصة عن طريق المنتجات الابتكارية التي تقدمها هذه المقاولات وكذلك عن اليد العاملة الخاصة التي يتطلبها نشاطها كل هذا سيزيد من تطور وتراكم المعرفة في المجتمع بطريقة فعالة وكذلك في الحلول المبتكرة التي تقدمها والتي تساهم في تطور المجتمع.

2. الدور الجديد للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وما هي إلا امتداد مع إتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت بموجب المرسوم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهي هيئة ذات طابع خاص، تعمل على مرافقة حاملي المشاريع على إنشاء وتوسيع نشاط مؤسساتهم المصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، والجديد لهذه الوكالة هي توجهها نحول الجانب الاقتصادي أكثر منه الجانب الاجتماعي عكس ما كانت عليه سابقتها وكذلك اهتمامها بدعم وتنمية المقاولاتية تماشيا مع الدور الجديد وللجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال، وعلي هذا تم إدراج مهام وشروط جديدة للوكالة تتلاءم مع هذه المقاربة الاقتصادية (فتيحة زايدي، 2022، ص ص 221- 222)، (بودرة فاطمة، 2022، ص 118):

- تحسين ونشر ثقافة المقاولاتية.
- تقديم الدعم المالي لحاملي المشاريع.
- مرافقة الشباب حاملي المشاريع إلى غاية التجسيد الفعلي لها.
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التسيير لدى مسيري المشاريع.
- ضمان المرافقة الدورية للمؤسسات المستحدثة في إطار الوكالة لضمان نجاحها.
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.
- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي / الدولي.
- السير على عصرنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- العمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة.
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج المنظمات والهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية المختصة في دعم وترقية المؤسسات المصغرة.

ولعل أهم ما جاءت به الوكالة هو إسقاط شرط البطالة الذي كان عائقا أمام كثير من المقاولين وهو ما يؤكد توجه جهود الدولة نحو دعم وترقية المقاولاتية وليس نحو تشغيل الشباب والتقليل من البطالة كما كان عليه الأمر سابقا مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. كما أن الجديد في الوكالة هو رفع المساهمة الشخصية إلى 15 بالمئة عوض 2 بالمئة وهذا لغرض إعطاء مسؤولية أكبر للشباب المقاول وحافز للحرص على نجاح مشروعه.

3. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة:

لقد أولت الجزائر أولوية خاصة للمؤسسات الناشئة، وهو ما يتجلي من خلال استحداث وزارة خاصة بهم وهي وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ووجهت جهودها نحو توفير عناصر النظام القانوني والبيئي الذي من شأنه تعزيز دورها الهام في الاقتصاد الوطني، تجلى ذلك بإصدار قوانين وتشريعات تؤسس لعمل هذا النوع من المؤسسات (المؤسسات الناشئة) وكذلك للمؤسسات التي من شأنها تقديم الدعم لها (الحاضنات والمسرعات).

1.3 التوجه نحو المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسات الناشئة بأنها مشروع ريادي، وهو عادة نشاط تجاري نشأ حديثا وسريع النمو يهدف إلى تلبية حاجة السوق من خلال تطوير نموذج أعمال قابل للتطبيق حول منتج أو خدمة أو عملية أو منصة مبتكرة. عادة ما تكون شركة

ناشئة مثل شركة صغيرة أو شراكة أو منظمة صممت لتطوير نموذج عمل قابل للتطوير والتحقق من صحته بشكل فعال، كما تعمل الشركات الناشئة عادة بموارد محدودة للغاية للعثور على نموذج أعمال قابل للتكرار وقابل للتطوير إلى العالمية. (Puhtila, 2017, p. 4)

عرفها القاموس الانجليزي، بأنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تتكون من جزئين start وتعني الانطلاق و up تعني النمو القوي . تعرف بأنها "شركة صممت لتنمو بسرعة" ، و أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بطبيعة النشاط ويجب الإجابة على الأربع تساؤلات التالية: نمو قوي محتمل، تمويل ضخم ،جمع التبرعات الشهيرة، و أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة" (بو الشعور شريفة، ص 240).

تعتبر المؤسسات الناشئة مؤسسات حديثة النشأة، تنطلق من فكرة ريادية أمام احتمالات كبيرة للنمو بسرعة، وعادة ما تكون مرتبطة، ولكن ليس بالضرورة، بمشروعات عالية التقنية لأن منتجها في الغالب عبارة عن برمجيات يمكن إنتاجها وإعادة إنتاجها بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الموجهة نحو التكنولوجيا، بطبيعتها لديها أكبر إمكانية للنمو. (Marina & others, 2014, p. 19)

وقد عملت الدولة على دعمها بداية من خلال استحداث صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة وهو ما جاء به قانون المالية لسنة 2020.

2.3 حاضنات الأعمال الدعامة الأولى للمؤسسات الناشئة:

تعرف الحاضنات بأنها منظمات تنموية تتوفر على حزمة متكاملة من الخدمات وتعمل في مجال استقبال ورعاية المشروعات الناشئة التي لا تملك كل الوسائل اللازمة لمواجهة متطلبات الإنشاء والتشغيل .كما تعرف الحاضنة بأنها صناعة ومهنة جديدة متطورة باستمرار ولها طرقها وأدواتها ومعاييرها وهياكلها المهنية " (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2005، ص 24)

تعرف الحاضنة من الوجهة العملية بأنها كيان اقتصادي اجتماعي تأسس خصيصا لتقديم المشورة للشركات حديثة التكوين التي تتميز عن غيرها بطابع المجازفة حيث أنها تحتاج إلى المجالات غير مطروقة من الأعمال التجارية مثل ابتكار تقنية جديدة وتسويقها أو فتح منتجات مستحدثة.

فالحاضنات وسيلة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية تساعد على تعجيل نمو الشركات الناشئة على أساس راسخ سليم ونجاحها كمؤسسات تجارية ذات جدوى اقتصادية قادرة على الاستمرار كمنشآت مستقلة في استغناء تام عن أي دعم خارجي غير الاستثمار في مشاريعها وأنشطتها في تلك الحالة،تقوم الحاضنات بتصميم برنامج متكامل وواف يوائم طبيعة عمل الشركة الناشئة لمساعدتها في مراحل التكوين كما تقدم للشركات التي تحتضنها العديد من الموارد والخدمات" .

3.3 مسرعات الأعمال دفعا لانطلاقة المؤسسات الناشئة:

مسرعات الأعمال هي: "برامج ذات مدة زمنية محددة، تهدف إلى مساعدة الشركات الريادية الناشئة على زيادة فرص النجاح في المراحل المبكرة من حياتها من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والإرشادات بواسطة مجموعة من الخبراء والمختصين بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية من خلال ربطهم بالمستثمرين أصحاب رؤوس الأموال" وهي "شركات ذات بيئة مصممة لتنمية وتطوير وتسريع نمو المؤسسات الناشئة، عبر تقديم حزمة متكاملة من التسهيلات والخدمات وآليات الدعم، لفترة زمنية محددة، بهدف تحقيق التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة خلال المراحل الأولى من انطلاقها. وهي تعمل على تلقي المؤسسات الناشئة التي خرجت من فترة الحضانة والتي أصبح لها منتج أو خدمة جاهزة للتسويق ومن ثم دعمها في عملية الانطلاق والنمو السريع في السوق" (خلاف فاتح، 2021، ص ص 159-160).

ويعتبر "**ألجيريا فانتور**" (المادة 01 من المرسوم التنفيذي 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020) أول مسرع أعمال عمومي تم إنشاؤه والذي يعد ملتقى للابتكار التكنولوجي والمقاولاتية في الجزائر.

تؤدي حاضنات ومسرعات الأعمال دورا هاما في تنمية وتوسيع مفهوم وممارسات المقاولاتية فهي منظمات تهدف إلى تدعيم المقاولين المبدعين بمختلف الموارد والاستشارات، وذلك لتمكينهم من تحويل أفكارهم إلى مؤسسات ريادية صغيرة تختص في إنتاج منتجات أو خدمات فريدة ومتميزة. (رامي حريد، 2021، ص307)

4. الجامعة فضاء لدعم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة:

إن تحفيز الأفكار وتطويرها والحث على التفكير الإبداعي وتعليم أصول التفكير المنطقي هو غاية ومراد التعليم العالي، أو هكذا يجب أن يكون، فالجامعات مسؤولة عن إيجاد آليات وطر لتحفيز الفكر الإبداعي بين منتسبيها، يمكن ذلك من خلال إطلاق برامج تحفيز للمنافسات الإبداعية بشكل عمودي بين أصحاب التخصص وبشكل أفقي بني التخصصات المختلفة، إطلاق منافسات على مستوى الكليات وعلى مستوى الجامعات. أيضا يجب التكثيف من الفعاليات المشجعة مال عقد ورش عمل متخصصة، دعوة المقاولين لإقامة محاضرات وحوارات مع الطلبة. ومن أجل أن تؤدي الجامعة دورها في مجال دعم المقاولاتية فهي تسعى جاهدة إلى العمل على العناصر التالية (محسن ثامر، يوسف باهي، ص ص 170-172) :

1.4 تفعيل الدور الجديد للجامعة:

بالتركيز على إعداد طلبة مقاولين يخلقون مؤسسات ويخلقون فرص عمل، في دور جديد يختلف عن الدور التقليدي الذي كان يسعى لإعداد طلبة قادرين على الحصول على وظيفة في سوق الشغل. وهو ما اتبعته الجزائر من خلال دعم دور المقاولاتية (les maisons d'entrepreneuriats) وكذاك حاضنات الأعمال الجامعية، وكذلك التعليم القائم على الإبداع والابتكار فالمقاولاتية تتطلب تعليما قائما على توليد الأفكار وعلى الابداع والابتكار ، وكذلك يجعل من المؤسسة الاقتصادية محورا من المحاور الأساسية التي ترتكز عليها للعملية التعليمة في الجامعة. ولعل من أهم الآليات المعتمدة مؤخرا هو نظام (شهاد جامعة – مؤسسة ناشئة)، الذي تعول عليه كثيرا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل إعطاء

دفعة قوية للتوجه المقاولاتي داخل الجامعة الجزائرية خاصة مع إنشاء لجنة وزارية خاصة مكلفة بالمتابعة والتنسيق بين حاضنات الأعمال الجامعية في إطار التمكين لهذا النظام التعليمي الجديد الذي جاء به القرار الوزاري 1275 والذي يهدف أساسا إلى خلق جيل جديد من خريجي الجامعة المقاولين لهم الرغبة على التوجه نحو المقاولاتية والأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ولمناصب الشغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا، يهدف إلى إيجاد حل تقني ، أو تكنولوجي أو رقمي لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها.

2.4 الشراكة الحقيقية مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي ومع خريجي الجامعة:

الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين. فالمناداة بالشراكة مع أصحاب المصالح المحيطين بالجامعة مطلب قديم تسعى كثير من الجامعات إلى الحرص على تطبيق بعض ملامحه. لكن المطلوب هو الشراكة المتوازنة التي تتيح للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي والتي يأتي على رأسها الخريجون الذين يعتبرون أصولا استثمارية ضخمة حين تحسن الجامعة التواصل معهم بمفهوم التمحور حول العميل. هذا إضافة إلى أهمية التركيز على شراكة المنشآت الصغيرة المعززة لبناء ثقافة المقاولاتية في المجتمع. وهذا ما تسعى إليه الجامعات الآن من خلال حاضنات الأعمال الجامعية وكذلك مراكز تسيير المسارات المهنية للطلبة والتي تخلق فضاء تواصل بين الطلبة والجامعة أثناء حياتهم الجامعية ويستمر هذا التواصل بعد تخرجهم من الجامعات وتتبع مساهم المهني.

3.4 الإدارة القادرة على توفير الإمكانيات المادية والمعنوية لطلبتها المقاولين:

وهي الإدارة التي لها وعي تام بأهمية وضرورة التوجه نحو المقاولاتية وبناء جيل المعرفة واقتصاد المعرفة وتعمل على استحداث البرامج الداعمة للمقاولاتية مثل مراكز التميز وأندية المقاولاتية، زمالات الأعمال ومسابقات المشاريع المقاولاتية بالإضافة إلى نقل المعرفة والتقنية بالتواصل الوثيق مع الجامعات الغربية والشرقية المتقدمة في مجال المقالاتية وريادة الأعمال.

5. المقاول الذاتي واستقطاب الكفاءات:

الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتوج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية، خاصة ما تعلق بالإجراءات الإدارية والموارد المالية اللازمة وكذا الالتزامات الجبائية ومن هنا جاء نظام المقاول الذاتي استجابة لتطلعات الكثير ممن يريدون دخول عالم المقاولاتية.

1.5 المقاول الذاتي:

ويقصد بالمقاول الذاتي كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاطا مربحا يندرج ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي وفق شروط محددة مسبقا بنص القانون والتي من بينها مثلا ألا يتعدى رقم أعماله السنوي حدا معينا.

المقاول الذاتي صيغة مقاولاتية جديدة في الجزائر أقرها القانون 22-23 لسنة 2022 المتعلق بنظام المقاول الذاتي بهدف تشجيع العمل الحر وتسهيل الإجراءات الإدارية مع استقطاب الكفاءات في مختلف التخصصات من أجل الدخول في مجال المقاولاتية وإعطاء الفرصة لهم لتطبيق أفكارهم ويعتبر نموذجا جديدا للمقاولاتية الجزائر التي تحاول أن تحذو حذو الدول التي سبقتها في هذا المجال واستطاعت أن تدعم اقتصادها بعدد معتبر من المؤسسات التي أنشأت وفق هذا النموذج مثل فرنسا التي سبقتنا في تطبيق هذا النموذج والذي عرف رواجا كبيرا أدى فيما بعد إلى مزاحمة المقاولات التقليدية مما أدى إلى إعادة النظر في القيود المفروضة عليه والامتيازات المنوحة له، وإذا ما أخذنا مثالا آخر فإننا نجد المغرب قد طبق هذا النموذج كذلك واستفاد من التجربة الفرنسية ولم يمنح مساحة كبيرة للمقاول الذاتي وذلك من خلال الحد من رقم الأعمال المسموح وكذلك قائمة النشاطات التي يرخص فيها بإتباع هذا النمط وهو ما ذهبت إليه الجزائر كذلك.

2.5 امتيازات نظام المقاول الذاتي والتسهيلات المقدمة:

يستفيد المقاول الذاتي من الامتيازات الآتية:

- مسك محاسبة مبسطة على سجل مرقم ومؤشر عليه من قبل مصالح الضرائب المختصة إقليميا. تقيد فيه الإيرادات والنفقات المتعلقة بالنشاط.
- الإعفاء من إلزام القيد في السجل التجاري.
- فتح حساب بنكي تجاري.
- لا يمكن حجز محل الإقامة الشخصية والعائلية الذي يستغل كمقر لنشاط المقاول الذاتي بسبب الديون أو الأضرار الناجمة عن نشاطه.

3.5 محدودية نظام المقاول الذاتي والتزاماته:

يخضع المقاول الذاتي لإلزام الحصول على رقم التعريف الضريبي والتصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ويلزم كل مقاول ذاتي بما يلي:

- إيداع طلب التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي لدى المؤسسة عن طريق المنصة الرقمية للمقاول الذاتي المنشأة لهذا الغرض من طرف المؤسسة.
- التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب المختصة إقليميا من اجل الحصول على بطاقة المقاول الذاتي.
- إيداع لدى المؤسسة شهادة إدارية سنوية مسلمة من مصلحة إدارة الضرائب تتضمن رقم الأعمال السنوي المحقق حسب النموذج المحدد من طرف المديرية العامة للضرائب.
- التصريح لدى المصالح الجبائية برقم الأعمال وتسديد المستحقات ذات الصلة طبقا للتشريع والتنظيم الجبائيين المعمول بهما.

- في حال تجاوز رقم الأعمال السنوي المحدد عن طريق التشريع المعمول به لمدة 3 سنوات متتالية فانه يتعين على المقاول الذاتي التسجيل في السجل التجاري إذا كان يرغب في مواصلة نشاطه.
- ويشطب المقاول الذاتي من السجل الوطني للمقاول الذاتي من طرف المؤسسة، لا سيما في الحالات الآتية:
  - بناء على طلب منه يودعه لدى المؤسسة أو عن طريق المنصة الرقمية.
  - في حالة عدم التصريح برقم الأعمال أو التصريح برقم أعمال منعدم خلال 3 سنوات التي تلي التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي.
  - في حال تجاوز حد رقم الأعمال السنوي المحدد عن طريق التشريع والتنظيم المعمول بهما خلال 3 سنوات متتالية.
  - في حالة وجود أي مانع قانوني أو قضائي يحول دون ممارسة هذا النشاط.
  - في حالة وفاة المقاول الذاتي.

4.5 استطاب كفاءات قطاع الوظيف العمومي:

لقد تم تعديل القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية 06-03، تماشيا مع توجه الجزائر نحو تنويع الاقتصاد وفتح المجال أمام مختلف الكفاءات تعزيزا لخلق الثروة والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، من خلال تمكين الموظفين من خلق مؤسساتهم الخاصة، في إطار ملزم يمنح ضمانات تمكنهم من العودة لمناصبهم في حال فشل المشروع، وفي حال نجاحه بعد الفترة الممنوحه لهم يمكنهم التخلي عن الوظيفة والتوجه إلى تسيير مؤسساتهم الخاصة، وهذه خطوة كبيرة من أجل تحرير طاقات الوظيف العمومي التي لها توجه مقاولاتي.

هذا التعديل استحدث حقا جديدا للموظفين والمتعاقدين يتمثل في تمكينهم من إنشاء مؤسساتهم والتفرغ الكلي لمشاريعهم خلال عطلة غير مدفوعة الأجر مدتها سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة لستة أشهر. كما يوفر التعديل الجديد لحاملي المشاريع الحماية التامة، إذ بإمكانهم العودة لمناصب عملهم في حال فشل المشروع، ويستمرون في الاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي خلال العطلة الممنوحة لإنشاء مؤسساتهم، وقد منحت لهم فرصة الاستفادة من الامتيازات والإعانات الممنوحة في إطار الأجهزة العمومية لإحداث وتوسيع النشاط طبقا للقوانين المعمول بها.

6. خاتمة:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تغيرات و تحولات عديدة و سريعة في ظل انفتاح السوق و زيادة حدة المنافسة، ومن أهم نتائج هذه التغيرات بروز دور المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة على المبادرة الفردية الحرة، وتسليط الضوء عليها نظرا لما تقوم به من ادوار على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي خصوصا مع انتشار المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ما توفره من فرص العمل و تحسين الأوضاع الاجتماعية،كأحد أشكال المقاولاتية.

وقد تم تقديم أهم الجوانب المتعلقة بالمقاولاتية من الناحية النظرية خاصة علاقتها بالإبداع والابتكار وكذلك الآثار التنموية لها، وقد عرجنا على أهم الجهود المبذولة من طرف الجزائر خلال الفترة 2020-2022

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- لقد بذلت الجزائر جهودا جد معتبرة في الآونة الأخيرة من أجل الدفع بالمقاولاتية على أكثر من صعيد.
- الجهود المبذولة كانت مكثفة جدا ومست عديد القطاعات ذات الصلة والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على المقاولاتية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2020-2022 تماشيا مع مفهوم الجزائر الجديدة والتوجه الاقتصادي لها.
- قطاع التعليم العالي يسير بخطى متسارعة نحو ترسيخ الفكر المقاولاتية وجعل الجامعة قاطرة للقطاعات الأخرى
- مشروع شهادة جامعية / مؤسسة ناشئة والذي يتم العمل عليه من قبل اللجنة الوطنية التنسيقية لحاضنات الأعمال الجامعية أحدث ديناميكية كبيرة في الوسط الجامعي وهو آلية فعالة لدعم الجامعيين نحو خلق مؤسساتهم الناشئة.
- استحداث وزارة للمؤسسات الناشئة نقلة نوعية في توجه الحكومة ودليل على الإرادة السياسية الحقيقية للتوجه بالاقتصاد الوطني في منحى جديد تماشيا واقتصاد المعرفة.
- التجربة السابقة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أثبتت أن التوجه الاجتماعي في مجال خلق المؤسسات لا يعطي نتائج إيجابية بالشكل الكبير.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في حلتها الجديدة استفادت كثيرا من أخطاء سابقتها وهي تعتمد المقاربة الاقتصادية في عملها.
- نظام المقاول الذاتي آلية مستحدثة حديثا وسيكون لها أثر كبير في استقطاب الكفاءات الشابة وتسهيل دخولهم مجال المقاولاتية بأقل التكاليف.
- التعديل الأخير للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية واستحداث حق جديد للموظيف يتمثل في العطلة الاستثنائية من أجل إنشاء مؤسسة خاصة سيحرر الكثير من الطاقات ذات التوجه المقاولاتي و التي توجهت للوظيف العمومي لسبب أو لآخر.

- يبقى المحيط الاقتصادي والاجتماعي في حاجة إلى تهيئة جدية من أجل توفير بيئة أعمال حاضنة للمقاولاتية والمؤسسات الناشئة.

التوصيات:

تبعا للنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن صياغة توصياتها كما يلي:

- إدخال مفهوم المقاولاتية والابتكار والمؤسسات الناشئة ضمن برامج التعليم قبل الوصول إلى الجامعة ومن ثم تدعيم المدارك والمعارف في الطور الجامعي.
- التخفيف من الإجراءات البيروقراطية أمام المؤسسات عبر مختلف المراحل بداية من مرحلة الإنشاء.
- رقمنة جميع الخدمات المرتبطة بنشاط المؤسسة من السجل التجاري والضرائب والضمان الاجتماعي وغيرها من أجل تسهيل عمل المؤسسات وجعلها تركز مع محور نشاطها وتتفرغ له وعدم تضييع الوقت والجهد مع الإدارات العمومية التي ما زالت تتميز بالبيرقراطية والتعقيد رغم كل الجهود المبذولة إلى غاية الآن.
- تحسين أداء النظام البنكي لتسهيل عملية التمويل والذي يعتبر حقيقة مؤشرا حقيقيا لبيئة الأعمال.
- التركيز أكثر على المقاربة الاقتصادية في ما يخص هيئات الدعم والمرافقة والابتعاد عن المقاربة الاجتماعية التي لا محالة ستكون تحصيل حاصل في حال نجاح المؤسسات اقتصاديا.
- فتح المجال أكثر أمام أصحاب رأس المال المخاطر من أجل دخول مجال المقاولاتية المؤسسات الناشئة.
- استحداث آلية قانونية للمؤسسات حديثة النشأة التي تتعثر في بداية نشاطها من أجل تجميد النشاط لمدة تتراوح من 6 أشهر إل 18 شهر حتى لا تضطر للحل.
- العمل على تدعيم الرابطة بين الجامعة وخريجيها وإيجاد الآليات الكفيلة بضمان تواص مستمر بينهم من أجل الاستفادة منهم بعد دخولهم عالم الشغل والمقاولاتية.

7. قائمة المراجع:

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (2005)، دليل الحاضنات الصناعية.
- بوالشعور شريفة (بلا تاريخ)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (4) ، العدد (2).
- سماح بلعيد، (2021) ، المؤسسات الناشئة وإمكانيات النمو – دراسة في إنشاء حاضنات الأعمال لمرافقة المشروعات الناشئة. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (2). ص ص 64- 65.
- المرسوم التنفيذي 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر2020، الذي يتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها.

- قانون رقم 22-23 مؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 18 ديسمبر سنة 2022 يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي.
- قانون رقم 22-22 مؤرخ في 18 ديسمبر 2022 يتمم الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- بوعدلة سارة (2022)، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، journal of Management, Organizations and Strategy JMOS، vol 4، n 1 .
- عمارة سلمى (2019)، بارك نعيمة، حاضنات الأعمال مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، نمجلد 3، عدد 1.
- نوري منير. قلش عبد الله (2007)، دور الإبداع في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية– حالة الجزائر– الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر.
- أحمد ميلي سمية (2020)، دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، مجلة آفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2.
- رامي حريد (2021)، دور حاضنات ومسرعات الأعمال في إنشاء واستدامة المؤسسات الريادية الصغيرة – دراسة تجربة برنامج بادر السعودي وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي خزارتك، المجلد 11، العدد1.
- محسن ثامر، يوسف باهي (2021)، آليات اعتماد ودعم الجامعات لريادة الأعمال، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 7، العدد 2.
- خلاف فاتح، (2021) ، أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة "ألجيريا فانتور" أنموذجا، مجلة البحوث في العقود وقانون العمل، المجلد 6، العدد 4.
- قرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
- بودرة فاطمة (2022) ، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث المؤسسات المتعثرة في الجزائر، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 1.
- أحمد بن قطاف، (2021)، دور المقاولاتية في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1.

- فتيحة زايدي، 2022، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 3.
- بن شواط سمية، لعوج زواوي، مساهمة قطاع التعليم العالي بالجزائر في بعث وإرساء المقاولاتية نموذج مقترح، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2.
- بن سفيان الزهراء، رسالة ماجستير بعنوان" المقاول والمؤسسة الصغيرة و المتوسطة وجها النمو الاقتصادي –تتبع لدور المقاول ومشاكل خلق مؤسس صغيرة ومتوسطة في الجزائر"، جامعة وهران، 2006 .
- لفقير حمزة، رسالة ماجستير بعنوان" تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة"، جامعة قسنطينة، 2014 .
- محمد حمزة بن قرينة، الطيب بالولي، مداخلة بعنوان "التوجه المقاولاتي لدى الباحثين"، الملتقى الدولي السادس حول"الروح المقولاتية كأداة للتنمية المستدامة-الابتكار والمقاولة، محرك للتنويع المستدام للاقتصاد" جامعة ورقلة يومي 15-16 افريل 2013 .
- Marina, K., & others. (2014). Analysis of financing sources for start-up companies. Management, 19 (02).
- Puhtila, J. (2017). Startup manual. Central Baltic; Euroean Union. Springboard.
- Siagh Ahmed Ramzi, (2003) « Contribution Du Profil Entrepreneurial a La réussite De L'Entreprise », mémoire de magister, université de ouargla.
- Fayolle, (2004), entrepreunariat, dunod, paris,
- Alain Fayolle, (2003), le métier de créateur d'entreprise, les éditions d'organisation, paris.